ارتفاع القيمة يعكس قوة الأداء الاقتصادي

«البنك الوطني»: تعافي الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي

بعد قيام مصر باعتماد برنامج إصلاح اقتصادي شامل بدعم من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار على مدار 3 سنوات، تراجعت قيمة الجنيه المصري بحوالي 50 في المئة بعد قرار تعويم الجنيه في نوفمبر 2016، وكانت تلك إحدى الخطوات الحاسمة في إطار حل أزمة نقص النقد الأجنبي وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد. وقد ساهم هذا القرار في إنهاء التوترات التي سادت في سوق العملات على مدار عدة أشهر، والتي أدت إلى ترسيخ العديد من القيود على المعاملات التجارية والمالية وشجعت على تطوير سوق الصرف الموازي. بالإضافة إلى ذلك، ساعد ذلك الاجراء في تقليص عجز الحساب الجاري وتزايد الصادرات قليلا وانخفاض مستويات الواردات. كما طرأ تحسن على تدفقات رأس المال الأجنبي، وارتفعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج وزادت أعداد السياح. وعلى الرغم من ذلك، فإن تعويم الجنيه إلى جانب خفض الدعوم وإدخال الإصلاحات الضريبية ساهم في رفع التضخم إلى 33 في المئة في يوليو 2017، قبل أن يتراجع إلى 13 في المئة في أبريل 2019، وبعد أن شهد الجنيه المصري تقلبات عديدة خلال أشهر قليلة، استقرت قيمته أمام الدولار عند حوالي 17.6-18.0 جنيه مصري للدولار الأمريكي لمدة عامين تقريبا، حتى في ذروة الأزمة التي اجتاحت بعض الأسواق الناشئة (تركيا والأرجنتين) في النصف الثاني من العام 2018. وفي واقع الأمر، ظل سعر صرف الجنيه المصري مستقرا على الرغم من تراجع معنويات المستثمرين والانخفاض الحاد في تدفقات رأس المال، حتى في ظل وجود دعم من صندوق النقد الدولي وتحسن التصنيف الائتماني.

إلا أنه منذ بداية العام 2019، بدا الجنيه المصري في استعادة قوته، حيث وصل سعر صرف الجنيه في 26 مايو إلى مستوى 16.81 جنيه مقابل الدولار للشراء و 16.96 للدولار للبيع، متراجعا دون 17 جنيه مصري للمرة الأولى منذ عامين.

في الوقت الذي توقع معظم المتداولون والمحللون انخفاض قيمة الجنيه المصري لتتراوح ما بين 18 إلى 20 جنيه للدولار الأمريكي في العام 2019، كانت هناك العديد من العوامل التي أدت إلى ارتفاعه.

إلغاء آلية تحويلات المستثمرين الأجانب للخارج. قرر البنك المركزي المصري إلغاء آلية تحويلات المستثمرين الأجانب إلى الخارج في 4 ديسمبر، والتي كانت تسمح لهم بتحويل استثماراتهم بالدولار إلى خارج البلاد وقتما يشاءون بضمان من البنك المركزي. وساهمت تلك الآلية في توفير نوع من الاستقرار للجنيه، مما حد من تقلباته في وجه خروج رأس المال خلال النصف الثاني من العام الماضي. وبمجرد إلغاء آلية تحويلات المستثمرين الأجانب للخارج، تعين على البنوك التجارية استيعاب تدفقات رأس المال، وبدأ سعر الصرف في الاستجابة بدرجة أكبر لقوى السوق في ظل تحول نظام الصرف إلى نظام أكثر مرونة، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض أكبر البنوك المصرية المملوكة للدولة بإمكانها التدخل لضبط حركة أسعار الصرف.

الاقتصاد المصري يمضي على المسار الصحيح، بينما كان ارتفاع الجنيه المصري مدعومًا إلى حد ما بالتغيير في آلية تحويلات المستثمرين الأجانب للخارج، إلا أن هذا الارتفاع يعكس الأداء القوي للاقتصاد المصري، حيث عالج برنامج الإصلاح الاقتصادي الطموح والشامل الذي طبقته مصر خلال العامين ونصف العام الماضيين حالة عدم توازن الاقتصاد الكلي ودعم استعادة ثقة المستثمرين الأجانب. فقد شهد الاقتصاد الكلي تحسنا وانخفضت المخاطر إلى حد كبير بدعم من البرنامج الاصلاحي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. ووفقًا لأحدث البيانات، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5.6 في المئة في الربع الأول من العام مقابل 5.5 في المئة في الربع السابق، بينما تقلص عجز الموازنة للأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2019/2018 إلى 5.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 6.2 في المئة في الفترة المماثلة من العام السابق. وحظي هذا التقدم الهائل الذي تم إحرازه حتى الآن على ثناء واسع النطاق، مؤكداً على دخول مصر إلى عصر جديد.

تزايد ثقة المستثمرين. قد يعزى ارتفاع قيمة الجنيه في الأونة الأخيرة إلى تدفقات المحافظ الاستثمارية. حيث دعم الانتعاش الاقتصادي والاستقرار السياسي وتحسن التصنيف السيادي لمصر، عودة الإستثمارات الاجنبية للتدفق مجددا نحو مصر. بالإضافة إلى ذلك، فانه في ظل استمرار الإصلاحات الاقتصادية وعدم توقع تاثير العوامل الاقتصادية سلباً على سعر الصرف، تزايد إقبال المستثمرين للاستفادة من الارتفاع في أسعار الفائدة مقارنة بالدول الأخرى إلى جانب ثبات سعر الصرف. وارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية في أذون الخزانة إلى 16.9 مليار دولار في أبريل 2019، لتعود بذلك إلى مستوياتها السابقة التي سجلتها في يوليو 2018 قبل خروج رؤوس الأموال من البلاد في النصف الثاني من العام.

توافر مستوى قوي من احتياطيات العملات الأجنبية لدى البنك المركزي. ارتفع احتياطي مصر من النقد الأجنبي من حوالي 42 مليار دولار في ديسمبر 2018 إلى 44.2 مليار دولار في أبريل 2019، بما يسمح بتغطية حوالي ثمانية أشهر من واردات مصر من السلع الأساسية فيما يعد أعلى من المتوسط العالمي المقبول البالغ نحو 3 أشهر من الواردات السلعية.

تزايد النقد الأجنبي في البنوك التجارية. ساهم إلغاء آلية تحويل الاستثمارات الأجنبية بالدولار إلى الخارج في إعادة توجيه جزء من تدفقات المحافظ الاستثمارية من البنك المركزي إلى البنوك التجارية، الأمر الذي تسبب في تدهور حاد في صافي النقد الأجنبي لدى البنوك في أواخر العام 2018. إلا أنه بفضل تقليص العجز في الحساب الجاري الخارجي في السنة المالية 2019/2018 وتدفقات رأس المال في أوائل العام 2019، زادت السيولة بالدولار في النظام المصرفي. وقد سمح ذلك لبعض البنوك، وخاصة تلك التي تملكها الدولة، ببيع أصولها من العملات الأجنبية إلى البنوك الأخرى في سوق «الإنتربنك» بين البنوك، مما ساهم في توفير المزيد من الدولارات ودعم قوة الجنيه المصري.

من المقرر أن يساهم استمرار الأداء الاقتصادي الجيد والمضي قدما في تطبيق ما تبقى من تدابير الإصلاح الاقتصادي في تعزيز محفظة الاستثمارات الأجنبية والاستثمار المباشر في مصر. وبافتراض عدم حدوث أي صدمات خارجية كبرى، فإنه من المتوقع أن يظل الجنيه المصري مستقرا نسبيا وأن يراعي في تحركاته الاستجابة للركائز الاقتصادية الأساسية ضمن نطاق معتدل. إلا أنه بالنظر إلى اعتماد مصر القوي على تدفقات رأس المال الأجنبي، فإن أي تحول في سلوك المستثمرين ومعنوياتهم قد يؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الصرف. وفي تلك الظروف، قد تقوم السلطات بالتدخل لتهدئة مثل هذه التقلبات خاصة تلك التي لا تستند في تبريرها إلى الأسس الاقتصادية.

وفي ظل انخفاض معدل التضخم بوتيرة ثابتة مقارنة بأعلى مستوياته المسجلة في العام 2017، من المرجح أن يقوم البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة مما قد يؤدي إلى تراجع عائدات أذون وسندات الخزينة، وبالتالي إلى انخفاض تدفقات رؤوس الأموال التي كانت تعتمد استراتيجيتها على الفائدة المرتفعة واستقرار سعر الصرف.

من جهة أخرى، ساهم تعويم الجنيه في سياق برنامج الإصلاح الاقتصادي في خدمة الوضع الاقتصادي بصورة جيدة، حيث عزز انخفاض قيمة الجنيه من نمو الصادرات والسياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج، كما عمل في ذات الوقت على خفض الواردات، الأمر الذي أدى إلى تحسن ملحوظ في الحساب الجاري الخارجي. ونرى أن السلطات المصرية تدرك حقيقة أن ارتفاع قيمة الجنيه إلى ما دون مستوى معين قد يؤثر على بعض هذه الإنجازات، وبالتالي ستكون مستعدة للتدخل وقت الحاجة، خاصة عندما تنجم تقلبات هائلة في سعر الصرف عن عوامل مؤقتة وتهدف للمضاربة وليس من التغيرات في الدعائم الاقتصادية الرئيسية.

الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي

«هيومن سوفت» تنتخب أعضاء مجلس الإدارة

إحدى الفعاليات التي شاركت فيها «هيومن سوفت»

انعقدت العمومية المؤجلة لشركة هيومن سوفت القابضة اليوم الأربعاء، وقامت بانتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد للثلاث سنوات التالية.

وبحسب بيان الشركة للبورصة الكويتية اليوم، تم انتخاب الأعضاء: طارق فهد العثمان، مايناك باكسي، عبدالرزاق عبدالله محمد، عثمان عبدالله العثمان ودلال حسن السيتي.

كما قامت عمومية الشركة بانتخاب عضوين احتياطيين وهما: حسن قاسم العلي وروان فهد العثمان.

الجدير بالذكر أن المجلس السابق كان يترأسه طارق فهد العثمان، ويتوب عنه في منصبه مايناك باكسي الذي يشغل كذلك منصب الرئيس التنفيذي بالشركة.

ويمتلك فهد إبراهيم العثمان ومجموعته شركة العثمان للمشاريع التجارية حصة بنسبة 20.07 بالمائة في رأسمال «هيومن سوفت»، تليه حصة مجموعة الامتياز الاستثمارية بواقع 7.01 بالمائة، ثم افيارد كابيتال نيابة عن صناديق استثمار بحصة تبلغ 6.61 بالمائة.

ويبلغ رأسمال «هيومن سوفت» نحو 12.224 مليون دينار، موزعا على حوالي 122.24 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

وارتفع سهم الشركة في ختام تعاملات اليوم بالبورصة بنسبة 0.36 بالمائة عند سعر 3.39 دينارا، وذلك بتداول 12.32 الف سهم بقيمة 42.13 الف دينار.

المركزي الأوروبي يحذر من ارتفاع الديون ومخاطر هبوط أسعار الأصول

حذر البنك المركزي الأوروبي أن حالة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي قد تتسبب في تقلبات مرتفعة في الأسواق المالية.

وذكر البنك المركزي الأوروبي عبر تقريره النصف سنوي الصادر اليوم الأربعاء أن تباطؤ النمو الاقتصادي والتصاعد المحتمل في التوترات التجارية قد يضعف أسعار الأصول.

وأوضح التقرير أن المخاطر الاقتصادية الهبوطية لاتزال بارزة وأن تقلبات السوق في بداية العام أظهرت كيف أن الارتفاع المفاجئ في تكاليف التمويل يمكن أن يضر الشركات والحكومات المعتمدة على الديون.

وتابع التقرير: «التحديات لاستقرار النظام المالي تزيد وسط المخاطر الهبوطية تجاه التوقعات الاقتصادية».

وأضاف المركزي الأوروبي: «نقص الانضباط المالي وتأجيل الإصلاحات المالية والهيكلية أو حتى عكس الإصلاحات السابقة قد يشعل الضغوط على الدول الأكثر ضعفا».

كما أعرب المركزي الأوروبي عن مخاوفه تجاه استدانة الديون لدى بعض الحكومات والتي يمكن أن تواجه صعوبة في إعادة التمويل حالة أعاد المستثمرين تقييم مخاطر السندات السيادية.

وفيما يتعلق بالجوانب الإيجابية التي ألمح إليها التقرير فتتعلق بكفاية رأس المال مما يعني «مرونة واسعة النطاق لسيناريوهات سلبية معقولة».

بشكل خاص داخل الشرائح الأكثر خطورة في قطاع الشركات.

وأضاف: «قطاع قروض الرافعة العالمية والتي ارتفعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة معرضة لضعف أرباح الشركات».

كما أعرب المركزي الأوروبي عن مخاوفه تجاه استدانة الديون لدى بعض الحكومات والتي يمكن أن تواجه صعوبة في إعادة التمويل حالة أعاد المستثمرين تقييم مخاطر السندات السيادية.

وفيما يتعلق بالجوانب الإيجابية التي ألمح إليها التقرير فتتعلق بكفاية رأس المال مما يعني «مرونة واسعة النطاق لسيناريوهات سلبية معقولة».

للمساهمة لتلبية احتياجات الكهرباء خلال أشهر الصيف

«جنرال إلكتريك» تزود محطة القدس لتوليد الطاقة في العراق بتوربين غازي متطور من طراز 9E

بغداد، العراق، 29 مايو، 2019: قامت «جنرال إلكتريك للطاقة» (المدرجة في بورصة نيويورك بالرمز GE) بتركيب وتشغيل توربين غازي متطور من طراز 9E في محطة القدس لتوليد الطاقة التابعة لوزارة الكهرباء العراقية، ويضيف التوربين الجديد نحو 125 ميجاواط إلى القدرة الإنتاجية السابقة للمحطة البالغة 1.125 ميجاواط بما يساهم في مواكبة الطلب المتزايد على الطاقة خلال أشهر الصيف. كما توفر «جنرال إلكتريك» أعمال الصيانة وقطع الغيار والإصلاح لتعزيز موثوقية العمليات التشغيلية للمحطة وضمان توفيرها إمدادات مستقرة من الكهرباء على مدار العام.

وبهذه المناسبة، قال مصعب المدرس مدير مكتب الاعلام في وزارة الكهرباء العراقية: «إن توفير إمدادات إضافية من الكهرباء خلال أشهر الصيف الحارة يعتبر من أولوياتنا الرئيسية، ونحن نعمل على تحسين إنتاجية محطات التوليد الحالية باعتبار ذلك الوسيلة الأسرع والأقل التكلفة لرفد شبكتنا الوطنية بإمدادات مستقرة. ويمكن لـ 'جنرال إلكتريك' مساعدتنا على تحقيق هذا الهدف من خلال حلولها الرائدة على مستوى القطاع، وقاعدتها الضخمة من معدات توليد الطاقة المنتشرة في انحاء العراق، وفريقها المتمرس من الخبراء المحليين. وبعد تركيب وتشغيل التوربين الغازي الجديد في محطة القدس بعد 5 إشهر فقط من توقيع العقد دليلاً ملموساً على عمق الالتزام المشترك بتلبية احتياجات الطاقة في البلاد».

ويمكن تشغيل تقنية توربينات 9E من «جنرال إلكتريك» بما يزيد على 50 نوع مختلفاً من الوقود، الأمر الذي يضمن لوزارة الكهرباء مرونة أكبر في تشغيل هذه الوحدات باستخدام موارد الوقود الأكثر اقتصادية، ومواصلة توليد الكهرباء باستخدام الوقود السائل في حال عدم توفر الغاز.

وقال جوزيف أنيس، الرئيس والمدير التنفيذي لوحدتي «أنظمة طاقة الغاز» و«خدمات الطاقة» لدى «جنرال إلكتريك» في الشرق الأوسط وجنوب آسيا: «تلتزم 'جنرال إلكتريك' بتوفير إمدادات مستقرة ذات تكاليف مناسبة من الطاقة الكهربائية لمساعدة الشعب العراقي على تعزيز اقتصاده، وتعزيز جهود إعادة الإعمار، ودعم تطوره اليوم ومستقبلاً. وقد كانت فرق عملنا سباقة إلى دخول الموصل عقب تحريرها، حيث ساهمت في إصلاح محطة القيارة، وندعم حالياً تطوير أكبر محطة عراقية لتوليد الطاقة في العاصمة بغداد؛ وقد ساعدنا وزارة المالية أيضاً في الحصول على تمويل يتجاوز المليار دولار أمريكي لتمويل قطاع الطاقة». وأضاف أنيس: «لدينا سجل حافل بإنجاز أفضل النتائج حتى في أصعب الظروف عبر المناطق العراقية، وما نزال ملتزمين بمواصلة هذا النهج».

ويعمل لدى «جنرال إلكتريك» في العراق نحو 300 شخص يشكل المواطنون العراقيون ما يزيد على 90 في المئة منهم، وقد دعمت الشركة تطوير قطاع الطاقة العراقي لأكثر من 50 عاما، حيث ساهمت حلولها في دعم نمو المجتمعات المحلية من زاخو شمالا إلى البصرة جنوبا، وتساهم تقنيات الشركة اليوم بتوليد نحو 55 في المئة من الكهرباء المنتجة في البلاد، كما تقوم بالتعاون مع شركائها بتوفير الطاقة لأكثر من 90 في المئة من اسطول طائرات الخطوط الجوية العراقية، ويتم استخدام نحو 4 آلاف من تقنيات «جنرال إلكتريك للرعاية الصحية» في المستشفيات والعيادات في كافة انحاء العراق.

محطة القدس لتوليد الطاقة في العراق

روسيا: ندرس إمكانية تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط مع أوبك

تدرس روسيا تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط مع منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك وشركاء آخرين.

وقال النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي «انتون سيلوانوف»، اليوم الأربعاء، إن موسكو ستدرس بشكل خاص الآثار الإيجابية للاتفاقية على اسعار النفط مقابل خسارة حصتها في السوق لصالح شركات امريكية.

وقال سيلوانوف على هامش مؤتمر في كازاخستان في تصريحات مع وكالة رويترز: «هناك حجج عديدة لصالح التمديد وضدها».

وأضاف: بالطبع نحن بحاجة إلى استقرار الأسعار والقدرة على التنبؤ، وهذا أمر جيد، قائلا: «لكننا نرى أن كل هذه الاتفاقيات مع أوبك تؤدي لقيام شركائنا الأمريكيين بزيادة إنتاج النفط الصخري والاستحواذ على أسواق جديدة».

وكانت أوبك وروسيا وشركاء آخرين اتفقوا على خفض إنتاج النفط بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا في الفترة من يناير وحتى يونيو المقبل لتعزيز أسعار الخام عبر خفض المخزونات العالمية.

ومن المخطط أن يجتمع اعضاء من أوبك وخارجها في فيينا وذلك يومي 25 و26 يونيو لمناقشة تمديد الاتفاقية.

روسيا، ندرس إمكانية تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط مع أوبك